INTERNATIONAL MONETARY FUND

WORLD BANK GROUP

INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT
INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION
INTERNATIONAL DEVELOPMENT ASSOCIATION
INTERNATIONAL CENTRE FOR SETTLEMENT OF INVESTMENT DISPUTES
MULTILATERAL INVESTMENT GUARANTEE AGENCY

J

Press Release No. 2 (A)

October 13, 2008

Address by **DOMINIQUE STRAUSS-KAHN,**
Chairman of the Executive Board and
Managing Director of the International Monetary Fund,
to the Board of Governors of the Fund,
at the Joint Annual Discussion

كلمة السيد دومينيك ستراوس-كان

رئيس المجلس التنفيذي والمدير العام لصندوق النقد الدولي

أمام مجلس محافظي الصندوق في المناقشات السنوية المشتركة

التي عقدت بمناسبة الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام ٢٠٠٨

العاصمة واشنطن، ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨

السيد الرئيس،
السادة المحافظون،
الضيوف الكرام،

يسرني أن أرحب بكم في هذه الاجتماعات السنوية باسم صندوق النقد الدولي.

إننا نجتمع في وقت عصيب، حيث نشهد أخطر أزمة مالية منذ وقوع سابقتها التي انتهت بالكساد الكبير. وقد لاحظ الكثيرون أن بعض جوانب الأزمة الحالية تشبه الأزمة المروعة السابقة؛ فبالنسبة للجمهور العام، كان التفاؤل مفرطا آنذاك ثم أعقبه اهتزاز في الثقة. وبالنسبة للأسواق، حدثت حالة من الهوس أعقبتها حالة من الذعر العام. ويخشى الكثيرون أن يكون للعواقب الاقتصادية نفس درجة الأهمية.

وأنا لا أشاركهم الرأي في هذا الخصوص. فعالم اليوم يختلف كل الاختلاف عما كان عليه في ثلاثينات القرن الماضي. لقد تعلمنا من الأخطاء السابقة وتعلم كل منا من تجارب الآخر. وأصبح لدينا أدوات لإدارة الأسواق والاقتصادات لم تكن متوافرة لنا آنذاك. ولدينا الإرادة اللازمة لاستخدامها. وإنني على ثقة من أننا نستطيع العبور باقتصاداتنا ومجتمعاتنا هذه الأزمة دون أن تصاب بسوء.

وحتى يتحقق لنا النجاح، يجب أن نقوم بثلاثة أمور.

علينا التحرك بسرعة.

فبين انهيار البورصة في عام ١٩٢٩ وحلول شهر مارس من عام ١٩٣٣ حين تولى الحكم رئيس أمريكي جديد، تم إغلاق خُمسي البنوك في الولايات المتحدة وارتفعت البطالة حتى كادت تصل إلى ٢٥%. ولا يمكن أن نسمح لذلك بأن يتكرر من جديد. لا يمكننا الانتظار بينما البنوك تفشل والوظائف تُفْقَد.

وقد تحركنا بسرعة بالفعل. فبادرت البنوك المركزية بضخ السيولة، واستجمعت الحكومات قواها لكي تضع ترتيبات منظمة للاستحواذ على المؤسسات المالية الرئيسة ولكي تقدم ضمانات على الودائع. وهناك اقتصادات صاعدة تمتلك قدرا وفيرا من الاحتياطيات الوقائية، وقد استخدمتها لسداد احتياجات بنوكها من النقد الأجنبي.

يجب أن نتحرك تحركا شاملا ومبتكرا.

ففي ثلاثينات القرن الماضي، تحركت البلدان بالتدريج، وكانت مكبلة بالأفكار التقليدية القديمة.

ولكننا نتحرك وفق أساليب مبتكرة. فالحكومات أبدت استعدادها بالفعل للخروج عن المألوف والسعي لتطبيق مناهج جديدة. وتتسم هذه المناهج بتزايد طابعها الشامل، حيث نجدها تتعرض للأزمة المالية بجميع جوانبها: السيولة، والأصول الرديئة، ونقص رؤوس الأموال، وخاصة الثقة.

يجب أن نتحرك من منطلق تعاوني.

فقد كانت موجة القومية أسوأ عاقبة أسفر عنها الكساد الكبير، ولكنها كانت في نفس الوقت أحد مسبباته. إذ بدأ الجدال بين البلدان الأوروبية بدلا من السعي لإيجاد حلول لمشكلاتها المشتركة. وأعطت الولايات المتحدة أولوية منخفضة للتجارة وآثرت التعريفات الجمركية.

إننا نستطيع العمل على أساس تعاوني. ففي نهاية الأسبوع هذه صادقت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التي تمثل ١٨٥ بلدا عضوا على خطة العمل التي وضعتها مجموعة السبعة في يوم الجمعة. ومحور هذه الخطة هو التزام أقوى من أي وقت مضى باستخدام كافة الأدوات المتاحة لدعم المؤسسات المالية ذات التأثير على النظام المالي. وتحدد الخطة الآليات التي يمكن أن تستعين بها البلدان في دعم النظام، وإعطاء دفعة البداية لأنشطة الائتمان، واستعادة الثقة.

كذلك طلبت اللجنة إلى الصندوق أن يضطلع بمسؤولية خاصة. فقد أقرت بأن الصندوق مؤسسة لا نظير لها في هذا المنعطف، بأعضائها الذين يغطون العالم وخبرتها الاقتصادية الكلية والمالية الجوهرية والتكليف المعهود به إليها في دعم الاستقرار المالي الدولي. ولذلك طلبت اللجنة أن يأخذ الصندوق زمام القيادة في استقاء الدروس من الأزمة والتوصية بالإجراءات اللازمة لاستعادة الثقة والاستقرار.

طلبت اللجنة أن نبدأ على الفور، ولذلك فسوف أبدأ الآن. وحتى نستعيد الثقة والاستقرار نحتاج إلى تدخل الحكومات في الأسواق المالية تدخلا واضحا وشاملا وعلى أساس من التعاون بين البلدان. وقد اقترحت في الأسابيع الأخيرة أن يكون التحرك محكوما ببضعة مبادئ بسيطة.

أولا، ينبغي أن يستند تحرك الحكومات إلى أهداف واضحة حتى يتسنى فرض الإشراف الفعال على كيفية استخدام الأموال العامة. ولم يكن الوضع على هذا النحو في كل الأحوال.

ثانيا، ينبغي أن تكون الخطط القومية شاملة: فيتعين أن تحتوي على ضمانات للمودعين وتطمينات للدائنين تكفي لضمان عمل الأسواق، كما يتعين أن تعالج مشكلة الأصول المتعثرة وتوفر السيولة اللازمة، والأهم من ذلك كله أنها يجب أن تتضمن إعادة رسملة البنوك. وقد ظل الصندوق يناصر هذا التوجه لشهور عديدة سابقة، ويبدو أننا جميعا أصبحنا نرى نفس الرأي.

ثالثا، ينبغي أن يكون التحرك عادلا، بحيث يتيح لدافعي الضرائب أن يشاركوا في حصد المزايا التي تتجاوز التوقعات بعد انقضاء الأزمة. ذلك أن تجربة الصندوق مع ١٢٢ أزمة مصرفية تشير إلى أن التكلفة الصافية على دافع الضرائب يمكن أن تقترب من الصفر أو حتى أفضل من ذلك إذا ما تمت إدارة الأزمة بكفاءة.

وأخيرا، ينبغي أن يكون التحرك منسقا على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي إذا دعت الحاجة ــ مثلما حدث بالأمس في منطقة اليورو.

واسمحوا لي أن أستفيض في الحديث عن هذا المبدأ الأخير، لأن تشجيع التعاون النقدي على المستوى الدولي هو أول مسؤولية من مسؤوليات الصندوق. إنها ترد في المادة الأولى من وثيقة تأسيسه.

إن التعاون الدولي لم يكن كافيا. وحتى نهاية الأسبوع هذه، تَرافَق انهيار الثقة في الأسواق ترافقا شبه تام مع انهيار في الثقة بين البلدان. ورأينا اتجاها سيئا للغاية نحو تدابير الطرف الواحد التي تتخذ على أساس المصالح القومية.

وقد بدأ حدوث تحول بالفعل. فقد رأينا في الأسبوع الماضي تحركات منسقة قامت بها البنوك المركزية الكبرى. بل إننا ذهبنا إلى أبعد من ذلك بكثير في نهاية الأسبوع هذه؛ فلدينا خطة لمجموعة السبعة تتوخى معالجة جميع القضايا الأساسية المتعلقة بالأسواق المالية؛ ولدينا تأييد للخطة من المجتمع الدولي بأسره؛ وأخيرا وليس آخرا، لدينا خطة عمل في منطقة اليورو.

ولكن أمامنا طريقا طويلا للغاية لم نقطعه بعد. وليس من الضروري أن نتبع جميعا نفس السياسات، وإنما يجب أن نتحدث معا عن سياسات كل منا، وأن نفكر في آثار إجراءاتنا على شركائنا من البلدان. ونهاية الأسبوع هذه ما هي إلا بداية جهد طويل.

وأنتقل الآن للحديث عن الاقتصاد العالمي.

يعتبر اتخاذ إجراء في الأسواق المالية مسألة حيوية، ولكنها غير كافية. فنحن نحتاج أيضا نشر جميع أدوات السياسة الاقتصادية الكلية الحديثة للحد من الضرر الواقع على الاقتصاد الحقيقي.

وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، يعني هذا استخدام سياسة المالية العامة عندما يتيسر لها ذلك. وأوضح استخدام دقيق لها هو تخفيف الضغوط في موطن تركزها: أي في القطاع المالي وقطاع الإسكان. ولكن الحكومات التي تستطيع أداء هذه المهمة ينبغي أن تكون مستعدة لتنفيذ دفعة تنشيطية مالية على نطاق أوسع.

وثمة متسع أيضا لاستخدام السياسة النقدية من أجل دعم النمو، استنادا إلى تخفيف القيود الذي تم بطريقة تعاونية هذا الأسبوع.

وتتباين الاقتصادات الصاعدة في درجات حرية التحرك المتاحة لها. فبعضها يمكنه السحب من الاحتياطيات لتمويل نقص مؤقت ومفاجئ في تدفقات رأس المال، بينما يحتاج بعضها الآخر إلى رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية تمشيا مع علاوات المخاطر بغية القضاء على التدفقات الخارجة وتعزيز الثقة في عملاتها المحلية.

وهناك بلدان قد تحتاج إلى المساعدة، وربما تكون المساعدة كبيرة للغاية. وقد دعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الصندوق إلى تقديم المساعدة المالية للبلدان الأعضاء التي تحتاج إليها، وسوف نلبي هذه الدعوة. وقد بدأنا بالفعل تفعيل إجراءات الطوارئ حتى نتمكن من الاستجابة بسرعة للطلبات العاجلة، عن طريق البرامج المالية التي تتيح استخدام مستوى مرتفع من موارد الصندوق على أساس من الشرطية التي تركز على أولويات الاستجابة للأزمة. ولدينا كم وفير من السيولة حتى نقوم بهذه المهمة.

وتحتاج البلدان النامية للمساعدة أيضا. فهي تواجه انخفاضا في الطلب على الصادرات وتراجعا في القدرة على الوصول إلى الائتمان التجاري. وهناك أزمة أخرى يرزح الكثيرون تحت وطأتها بالفعل ــ وهي أزمة

الغذاء والوقود التي فرضت ضغوطا على الميزانيات العامة وموازين المدفوعات وأدت إلى ارتفاع التضخم وتكاليف المعيشة.

وسوف يقدم لكم الصندوق الدعم، وأعلم أن البنك الدولي سوف يدعمكم أيضا تحت القيادة الماهرة لصديقي بوب زيليك. ونحن معا، أي الصندوق والبنك الدولي، نتعاون بالفعل في تقديم المشورة والمساعدة الفنية والدعم المالي. وقد قام الصندوق بزيادة التمويل لكثير من البلدان، كما أدخلنا تغييرات على "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" حتى نتمكن من تقديم المساعدة بمزيد من السرعة، وبحجم أكبر، وعلى أساس من الشرطية الأكثر تركيزا، وبدرجة أعلى من المرونة.

ويجب أن يسهم بقية العالم في تقديم العون أيضا. وإنني أتفهم الضغوط الإضافية التي ستفرضها الأزمة المالية على ميزانيات البلدان المتقدمة، ولكن من الأهمية بمكان ألا يستجيب المانحون للأزمة بتخفيض المعونة التي يحصل عليها أفقر فقراء العالم الأكثر تعرضا للخطر.

ولننظر الآن فيما وراء الأزمة.

إن جزءا من عملية استخلاص دروس الأزمة هو النظر فيما نحتاج إليه من تغيير في القطاع المالي وفي البنيان المالي. وسوف أتناول كلا منهما على حدة.

لقد كانت أزمة الأسواق المالية نتاجا لثلاثة إخفاقات: إخفاق تنظيمي ورقابي في الاقتصادات المتقدمة، وإخفاق في إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الخاصة، وإخفاق في آليات الانضباط السوقي.

وسوف يتطلب منع تكرار هذه الإخفاقات بذل جهد دولي، لأن الحدود لا تحصن المؤسسات المالية أو تجعلها في مأمن من الاضطرابات المالية.

ويمكن أن يساعد الصندوق في تنسيق هذا الجهد، بالاستفادة من الخبرة الفنية لدى الأطراف الأخرى. لماذا الصندوق؟ هناك سببان: الأول أننا نستطيع جمع الأطراف الفاعلة معا لمناقشة المخاطر على الاستقرار العالمي واستجابات السياسة، نظرا لعضويتنا العالمية ودبلوماسيتنا المالية المُثْبَتة (مثلما يبرهن عملنا المعني بصناديق الثروة السيادية هذا العام). أما السبب الثاني فهو أن لدينا أجهزة للمتابعة من خلال الرقابة الثنائية ومجموعة إضافية من برامج تقييم القطاع المالي (FSAPs).

وسوف أتحدث الآن قليلا عن البنيان المالي الذي رأينا فيه بعض الإخفاقات أيضا. ولمنع تكرارها، أرى الحاجة إلى تعزيز فعالية النظام ومشروعيته.

ويتطلب تعزيز فعالية النظام زيادة التنسيق وتقليص أوجه التداخل بين عمل المنظمات الدولية وتحسين متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية. وقد يتحقق الكثير من النفع باستخدام ترتيب بسيط كإنشاء هيئة أمانة لمتابعة اجتماعات المجموعات المختلفة.

وحتى يتحقق تعزيز المشروعية، يمكن أن نضيف بعض البلدان إلى المجموعات القائمة، وإن كنت أعتقد أننا ينبغي أن نذهب إلى حد أبعد. فنحن بحاجة إلى زيادة الاعتماد على المؤسسات متعددة الأطراف ذات العضوية شبه العالمية حتى يكون لكل البلدان المتأثرة بالأزمة صوت مسموع في حلها.

وأختتم حديثي ببضع كلمات عن إصلاح الصندوق.

بطبيعة الحال، إذا كنا سنصبح أكثر اعتمادا على المؤسسات متعددة الأطراف، فيجب أن تكون هذه المؤسسات ممثِّلة وعالمية. وفي حالة الصندوق، هناك أهمية كبيرة يكتسبها إصلاح نظام الحصص والأصوات الذي اعتمدتموه في ٢٨ إبريل الماضي. إنه إصلاح ديناميكي سوف يستمر في توليد النتائج مع مرور الوقت. ونحن أيضا بصدد إجراء إصلاح أوسع نطاقا في نظام الحوكمة، بالتعاون مع المجلس التنفيذي وبمساعدة تريفور مانويل وزملائه.

ويأتي إصلاح نظام الحوكمة في إطار برنامج شامل يهدف إلى تحديث الصندوق وتعديل محور التركيز في عمله.

ونحن بصدد تحسين الطريقة المتبعة في تنفيذ الرقابة بغية التأكيد على الروابط بين البلدان وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية.

فنحن ندخل إصلاحات على التسهيلات التي نقدمها، حتى نزيد من نفعها بالنسبة للبلدان الأعضاء.

ومن المقرر أن نعقد في مارس من العام القادم مؤتمرا في تنزانيا لمناقشة التغير الجاري في إفريقيا وما يستطيع الصندوق القيام به لكي يساعد إفريقيا على تحقيق الرخاء.

وثمة تغييرات نجريها في الطريقة التي تقدَّم بها المساعدة الفنية، فنواصل فتح مراكز إقليمية جديدة، وننشئ نظاما للرسوم مقابل ما نقدمه من خدمات حسب مستويات الدخل في البلدان الأعضاء.

وقد توصلنا إلى اتفاق بشأن نموذج الدخل الجديد الذي سيضع موارد الصندوق على مسار قابل للاستمرار لسنوات عديدة قادمة.

وكما يعلم كثير منكم، إننا نستكمل إعادة هيكلة الصندوق وتخفيض حجمه، إلى جانب الجهود التي نبذلها في تعديل محور تركيز أنشطته. وأود أن أشكر موظفي الصندوق ــ سواء منهم المغادرون أو الباقون ــ لما أبدوه من مرونة وتفان خلال هذه المرحلة الانتقالية. وأود أيضا توجيه الشكر لزملائي في إدارة الصندوق، وأعضاء المجلس التنفيذي، وأنتم أيها السادة المحافظون، على دعمكم لعملنا طوال العام الماضي.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالعودة إلى النقطة التي طرحتها آنفا. إن بوسعنا الخروج من هذه الأزمة ما دمنا نتحرك بسرعة وعلى نطاق شامل ومن منطلق تعاوني وسوف يقوم الصندوق بدوره. ولكن الكثير سوف يعتمد على جهودكم أنتم، أيها السادة وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية وممثلو البلدان الأعضاء، في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة الثقة والاستقرار.

ولنجعل من نهاية الأسبوع هذه نقطة تحول يقال عنها حين نلتقي العام القادم من جديد في اسطنبول إنها كانت خطوة البداية في مسار التعافي الدولي، لأن بلدان العالم التقت في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي واختارت أن تعمل معا من أجل إيجاد عالم أفضل.

ولكم مني جزيل الشكر.